

تنفيذ ميزانية سنة 2022 وإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023 والبرمجة الميزانية للثلاث سنوات 2023-2025





محاو العرض

I. تطور الوضعية الاقتصادية

1. السياق الدولي

2. الاقتصاد الوطني

II. تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2022 والتوقعات الختامية

III. البرمجة الميزانية الإجمالية للثلاث سنوات القادمة 2023-2025

السياق الدولي



تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي

توقعات 2022			2021	2020	2019	(التغير %)
يوليو 22	أبريل 22	يناير 22				
3,2	3,6	4,4	6,1	-3,1	2,9	النمو العالمي
2,5	3,3	3,9	5,2	-4,5	1,7	الدول المتقدمة
2,3	3,7	4,0	5,7	-3,4	2,3	الولايات المتحدة الأمريكية
1,7	2,4	3,0	1,7	-4,5	-0,2	اليابان
2,6	2,8	3,9	5,4	-6,3	1,6	منطقة الأورو
3,6	3,8	4,8	6,8	-2,0	3,7	الدول النامية
4,6	5,4	5,9	7,3	-0,8	5,3	آسيا الصاعدة والنامية
4,1	5,0	6,0	10,1	-7,9	0,9	التجارة العالمية

المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي/صندوق النقد الدولي : يوليو 2022

- خفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي لسنة 2022 وشكوك كبيرة بشأن التوقعات، بسبب الصراع الروسي الأوكراني الذي زاد من ارتفاع أسعار المواد الأولية و ارتفاع سلاسل الامدادات العالمية.
- تصاعد الضغوطات التضخمية وبدء تطبيع السياسات النقدية من طرف أغلب البنوك المركزية لاسيما الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (FED) والبنك المركزي الأوروبي (BCE).

النمو الاقتصادي



أهم التطورات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي

- ندرة التساقطات في بداية الموسم الفلاحي مما أدى إلى انخفاض هام لمحصول الحبوب ؛
- انتعاش كبير لقطاعي السياحة والنقل بعد فتح الحدود الجوية منذ 7 فبراير ؛
- نتائج متباينة على مستوى القطاعات الأخرى بعدما استرجعت سنة 2021 مستوياتها ما قبل الأزمة الصحية؛
- تسارع القروض الممنوحة للقطاع الخاص في ظل استمرار تحسن شروط تمويل الاقتصاد ؛
- تباطؤ الطلب الأجنبي الموجه إلى المغرب لاسيما من قبل أوروبا نتيجة الصراع الأوكراني الروسي ؛
- تراجع طفيف لمعدل البطالة دون أن يسترجع مستويات ما قبل الأزمة ؛
- تصاعد غير مسبوق للضغوطات التضخمية نتيجة العوامل الخارجية.



تباطؤ أداء القطاع الثانوي ودينامية قوية للقطاع الثالثي

ملاحظات	2022	2021	متم شهر ماي
<ul style="list-style-type: none"> ضعف إنتاج الحبوب (32 مليون قنطار) نتيجة الجفاف الذي عرفته بداية الموسم الفلاحي الحالي نتائج إيجابية للسلاسل الفلاحية الأخرى لاسيما الأشجار المثمرة و الزراعات الربيعية 	<ul style="list-style-type: none"> -69% +14% +21% 	<ul style="list-style-type: none"> +221% +29% +14% 	<p>قطاع الفلاحة</p> <p>محصول الحبوب</p> <p>محصول الحوامض</p> <p>محصول الزيتون</p>
<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع الكميات المصطادة نتيجة الانتعاش القوي لأسماك المياه السطحية (poisson pélagique) خلال شهر ماي. 	<ul style="list-style-type: none"> +14,2% +14,3% 	<ul style="list-style-type: none"> +0,7% +23,2% 	<p>قطاع الصيد البحري</p> <p>الحجم</p> <p>القيمة</p>
<ul style="list-style-type: none"> تحقيق المكتب الشريف للفوسفات رقم مبيعات قياسي (+77%) خلال الفصل الأول لسنة 2022 نتيجة الزيادة المهمة لأسعار بيع جميع المنتجات 	<ul style="list-style-type: none"> -14,3% -2,7% 	<ul style="list-style-type: none"> +5,2% +3,9% 	<p>القطاع المعدني (متم ماي)</p> <p>إنتاج الفوسفات</p> <p>إنتاج مشتقات الفوسفات</p>
<ul style="list-style-type: none"> انخفاض المعاملات العقارية بـ -4,9% خلال الفصل الأول من 2022 انتعاش القروض البنكية الممنوحة للمنعشين العقاريين خلال شهر ماي 	<ul style="list-style-type: none"> -4,5% +1,0% 	<ul style="list-style-type: none"> +24,4% +1,4% 	<p>قطاع البناء والأشغال العمومية</p> <p>استهلاك الاسمنت (متم يونيو)</p> <p>القروض البنكية المقدمة للعقار</p>
<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع إنتاج الطاقة المحلية إثر التحسن الملموس لإجمالي الإنتاج الصافي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بـ 31% 	<ul style="list-style-type: none"> +3,7% +4,1% 	<ul style="list-style-type: none"> +7,7% +8,3% 	<p>قطاع الطاقة</p> <p>الإنتاج المحلي للطاقة</p> <p>استهلاك الطاقة</p>
<ul style="list-style-type: none"> انخفاض الإنتاج في "الصناعات الكيماوية" وفي "الصناعات الغذائية" وفي "صناعة السيارات" على الخصوص؛ 	<ul style="list-style-type: none"> -2,3% +71,4% 	<ul style="list-style-type: none"> +0,9% +72,0% 	<p>قطاع الصناعة</p> <p>مؤشر الإنتاج الصناعي دون تكرير البترول (الفصل 1)</p> <p>معدل استخدام الطاقة الإنتاجية</p>
<ul style="list-style-type: none"> بفضل ارتفاع عدد الوافدين خلال شهري ماي ويونيو 2022، تقلص الانخفاض المسجل منذ بداية السنة مقارنة مع 2019 إلى -36% مقابل -48% متم شهر ماي و -60% متم شهر أبريل. 	<ul style="list-style-type: none"> +309% +86% 	<ul style="list-style-type: none"> +76,6% - 	<p>قطاع السياحة</p> <p>عدد الوافدين (متم يونيو)</p> <p>عدد الليالي السياحية (متم أبريل)</p>
<ul style="list-style-type: none"> استرجاع 90% من الرواج الخاص بالمسافرين عبر المطارات خلال شهر يونيو مما ساهم في تقوية هذا المعدل إلى 76,9% منذ فتح الحدود الجوية في 7 فبراير و ذلك مقارنة بنفس الفترة من 2019. 	<ul style="list-style-type: none"> +73% -2,7% 	<ul style="list-style-type: none"> - +2,5% 	<p>قطاع النقل</p> <p>النقل الجوي</p> <p>النقل البحري (الوكالة الوطنية للموانئ)</p>



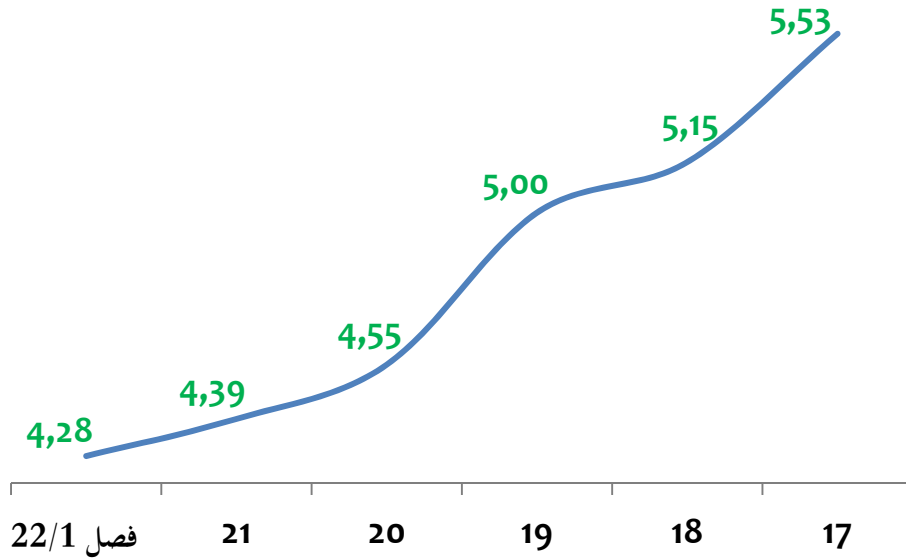
خفض توقعات النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2022

في ظل تباطؤ الطلب الأجنبي الموجه إلى المغرب، لاسيما من قبل منطقة اليورو، بفعل تداعيات الأزمة الأوكرانية وضعف محصول الحبوب، من المتوقع أن ينحصر نمو الاقتصاد الوطني خلال سنة 2022 في 1,5% مقابل 3,2% كتوقع أصلي لقانون المالية.

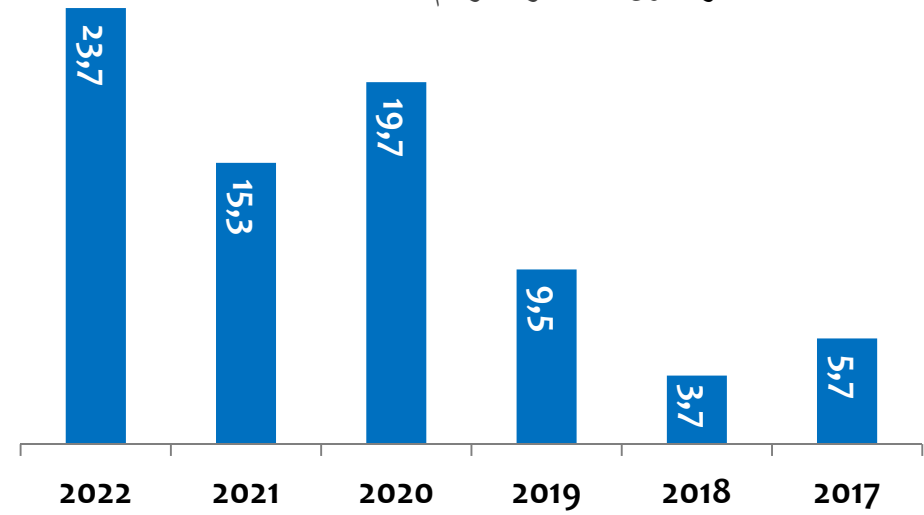


تحسن شروط تمويل الاقتصاد رغم الظرفية الصعبة

معدلات الفائدة المدينة ب %



تدفق القروض البنكية دون احتساب القروض ذات الطابع المالي خلال الخمسة أشهر الأولى - بملايير الدراهم -



- حسب القطاعات المؤسساتية، ارتفاع القروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية الخاصة (+16,4 مليار درهم أو +4%) وللأسر (+6,4 مليار درهم أو +1,7%) ؛
- حسب الغرض الاقتصادي:

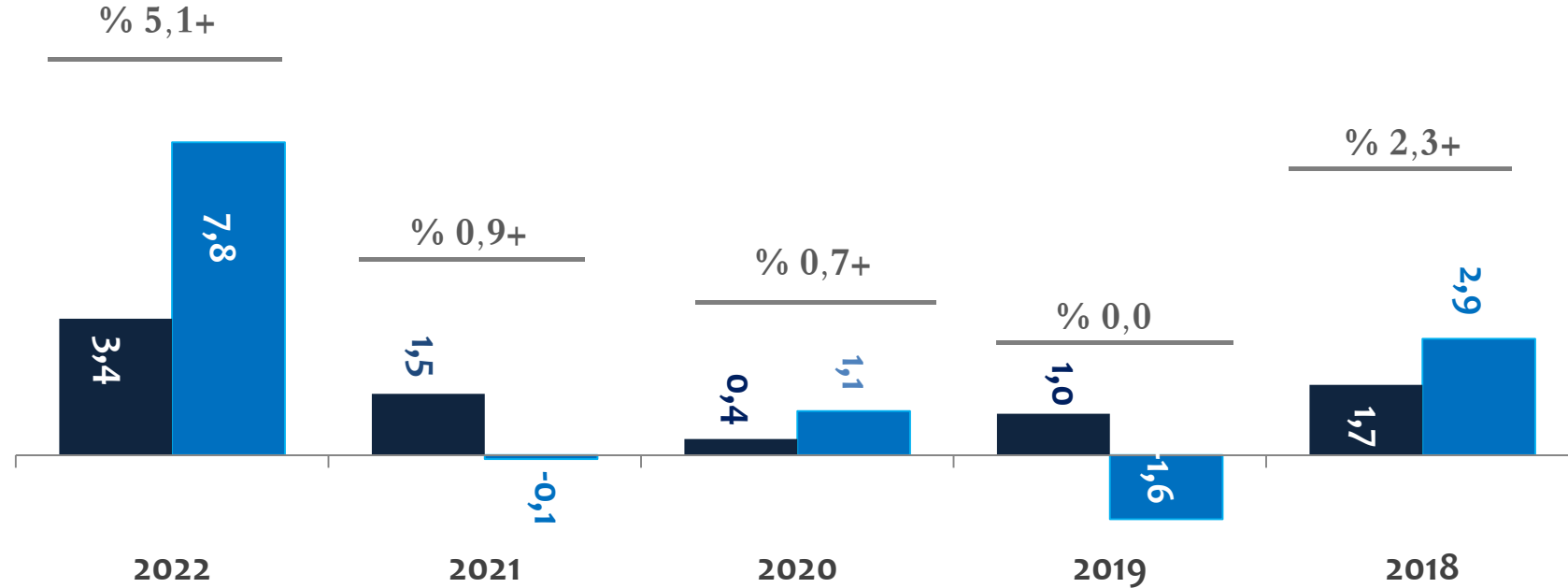
- انتعاش القروض الموجهة للاستثمار (+3,6 مليار درهم أو +2,1% مقابل -106 مليون درهم أو -0,1%) ؛
- تسارع وتيرة نمو القروض الممنوحة في إطار تسهيلات السيولة (+13,4 مليار درهم أو +5,9% مقابل +8,3 مليار درهم أو +4%) والقروض الممنوحة للاستهلاك (1,1 مليار درهم أو +1,9% مقابل +655 مليون درهم أو +1,2%) ؛
- تباطؤ نمو القروض الممنوحة للسكن (+2,7 مليار درهم أو +1,2% مقابل +6,5 مليار درهم أو +2,9%) ؛

- تراجع معدلات الفائدة المدينة بـ 16 نقطة أساس إلى 4,28% في المتوسط خلال الفصل الأول من سنة 2022، استفادت منه كل من المقاولات الكبرى والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.



ارتفاع معدل التضخم

معدل التضخم الغذائي / غير الغذائي
متوسط الستة أشهر الأولى



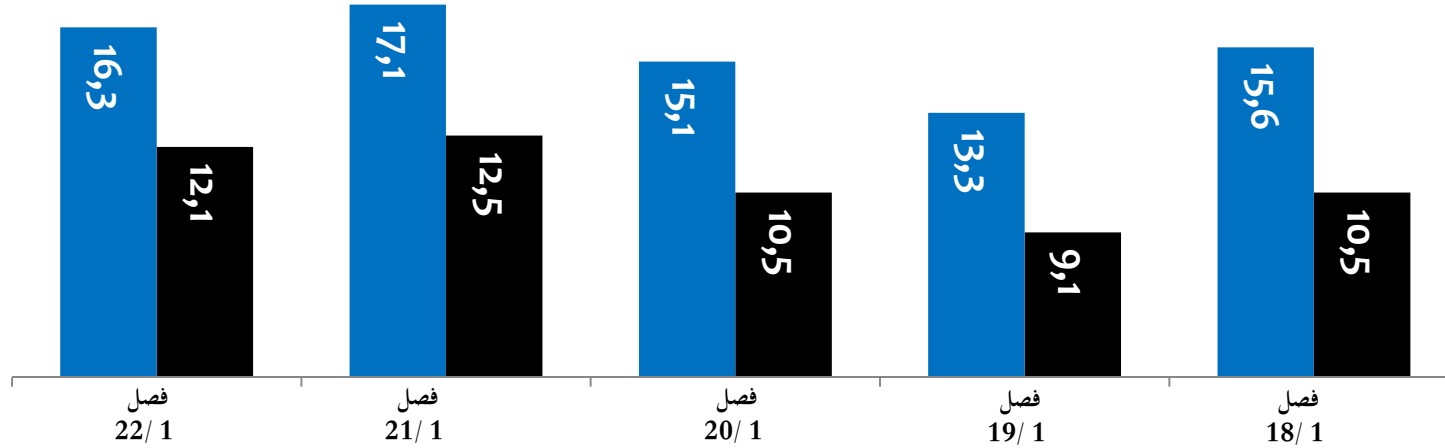
■ ارتفاع معدل التضخم إلى مستويات غير مسبوقة منذ 28 سنة ليصل إلى 5,1+ % كمتوسط خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2022 عوض 0,9+ % خلال نفس الفترة من سنة 2021 نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 7,8+ % عوض -0,1 % السنة الماضية، في حين ارتفعت أسعار المواد غير الغذائية بـ 3,4+ % مقابل 1,5+ % .

📌 من المتوقع أن يتجاوز معدل التضخم 5,3+ % خلال سنة 2022 مقابل 1,4+ % سنة 2021.



انخفاض معدل البطالة

مستوى البطالة %: وطني / حضري



- فقدان 58 ألف منصب شغل ما بين الفصل الأول من سنة 2021 و الفصل الأول من سنة 2022 :
 - فقدان 183 ألف منصب على مستوى قطاع الفلاحة والغابة والصيد ؛
 - إحداث 85 ألف منصب على مستوى قطاع الخدمات و 29 ألف على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية و 13 ألف على مستوى قطاع الصناعة.
- انخفاض معدل البطالة بـ 0,4 نقطة على المستوى الوطني :
 - الوسط الحضري: -0,8 نقطة إلى 16,3% / المجال القروي : -0,2 نقطة إلى 5,1% ؛
 - الشباب 25-34 سنة في الوسط الحضري : -0,9 نقطة إلى 25% / حاملي الشهادات في الوسط الحضري : -0,9 نقطة إلى 20,8% .
- 📌 يظل هذا المعدل مرتفعا بـ 1,6 نقطة مقارنة مع المستوى المسجل خلال الفصل الأول من سنة 2020 مباشرة قبل اندلاع الأزمة الصحية لكوفيد 19.

المبادلات الخارجية وميزان الأداءات



أهم تطورات المبادلات الخارجية وميزان الأداءات

ارتفاع ملحوظ للمبادلات التجارية نتيجة أساسا لاستمرار زيادة أسعار السلع، خصوصا المحروقات والحبوب.

تطور إيجابي للصادرات (+41%) وكذا تسارع الواردات (+39%)، مما أدى إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة +37%.

تواصل ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (+5%).

انتعاش ملموس لعائدات السياحة (+173%) والتي تجاوزت خلال شهر ماي مستواها المسجل سنة 2019. ارتفاع صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ببلادنا بنسبة 10,8%.

مستوى جيد لاحتياطيات الصرف لدى بنك المغرب يسمح بتغطية حوالي 6 أشهر من الواردات.

استقرار سعر صرف الدرهم داخل النطاق $\pm 5\%$ مما يعكس ثقة الفاعلين الاقتصاديين في متانة الاقتصاد الوطني.





ارتفاع عجز الميزان التجاري للسلع

بملايير الدراهم	2021	2022	تغير القيمة	نسبة التغير
الصادرات	125,4	176,4	51,1	40,7%
الفوسفات ومشتقاته	24,3	47,6	23,4	96,2%
دون الفوسفات ومشتقاته	101,1	128,8	27,7	27,4
الواردات	210,7	293,2	82,6	39,2%
الطاقة	25,6	54,6	29,1	113,8%
المواد الغذائية	28,1	37,1	9,0	31,8
دون الطاقة والمواد الغذائية	157,0	201,5	44,5	28,4%
مواد التجهيز	50,0	58,0	8,0	15,9%
مواد نصف مصنعة	45,6	70,1	24,6	53,9%
مواد الاستهلاك	50,7	54,6	3,9	7,8%
العجز التجاري	-85,3	-116,8	-31,5	36,9%
معدل تغطية الصادرات للواردات	59,5	60,2	0,7+	نقطة مئوية

- تطور إيجابي للصادرات (+40,7%) هم جميع القطاعات التصديرية خاصة مبيعات الفوسفات ومشتقاته.
- ارتفاع الواردات (+39,2%) نتيجة أساسا لارتفاع الأسعار خصوصا أسعار المواد الطاقية (+104%) والحبوب (+43%).
- تحسن معدل تغطية الواردات بالصادرات بـ 0,7 نقطة مئوية ليصل إلى 60,2%.



المهن العالمية للمغرب

نسبة التغير
2022/2021

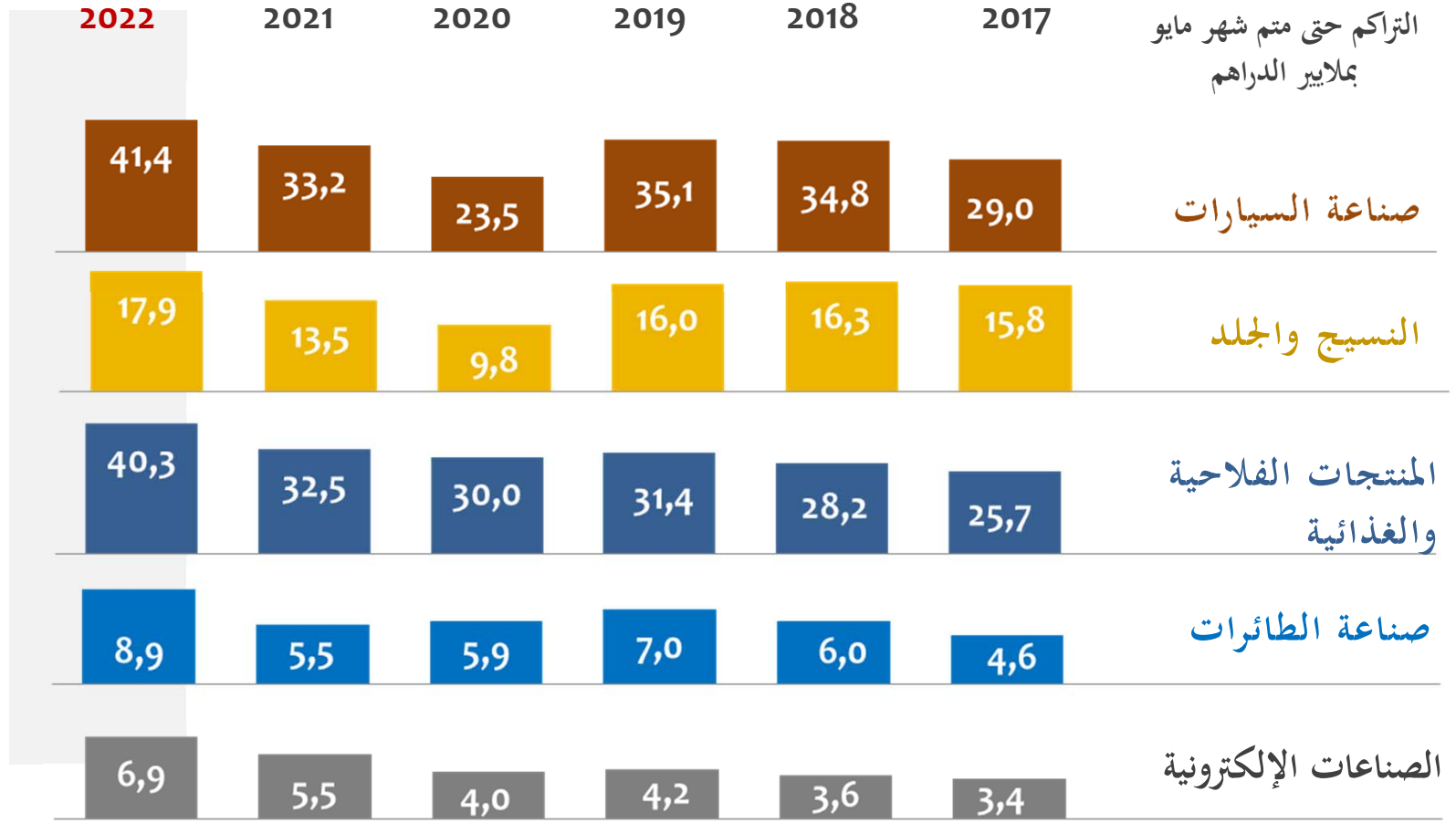
%
+24,4

%
+32,6

%
+24,0

%
+61,5

%
+26,2



■ تطور جد إيجابي لصادرات المهن العالمية بالمغرب نتيجة تحسن الطلب الخارجي الموجه لبلادنا وكذا ارتفاع أسعار المواد المصدرة.

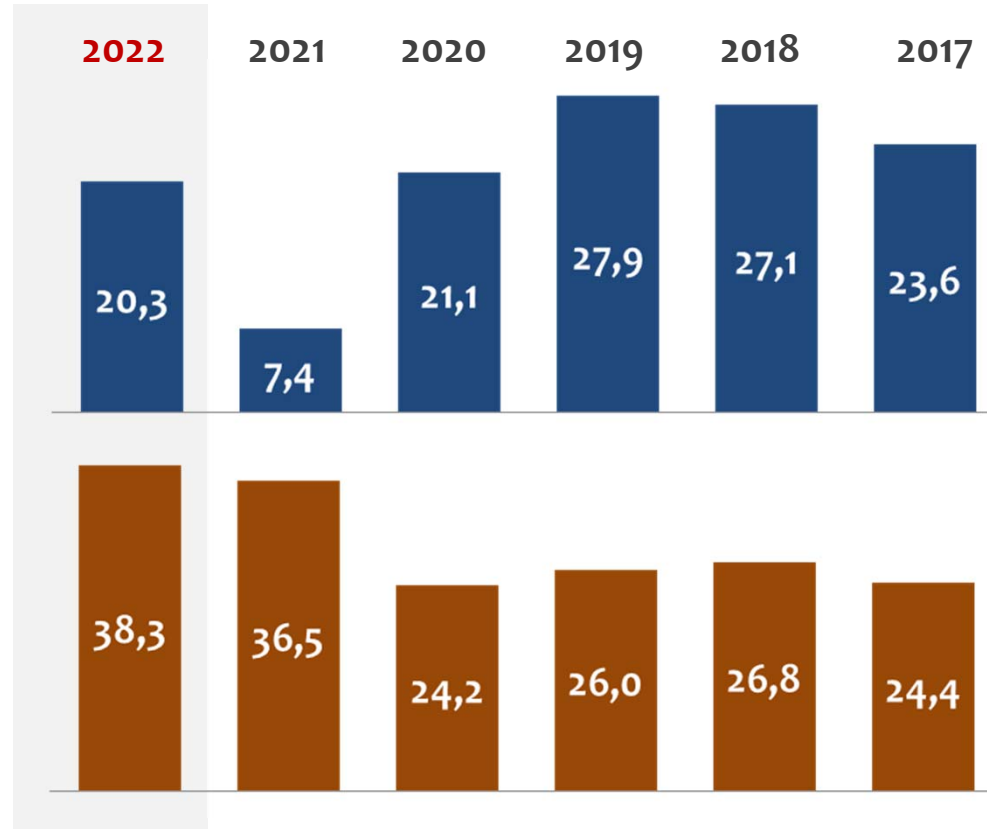


عائدات السياحة / تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

نسبة التغير
2022/2021

%
+173

%
+5,0



التراكم حتى متم شهر مايو
بملايير الدراهم

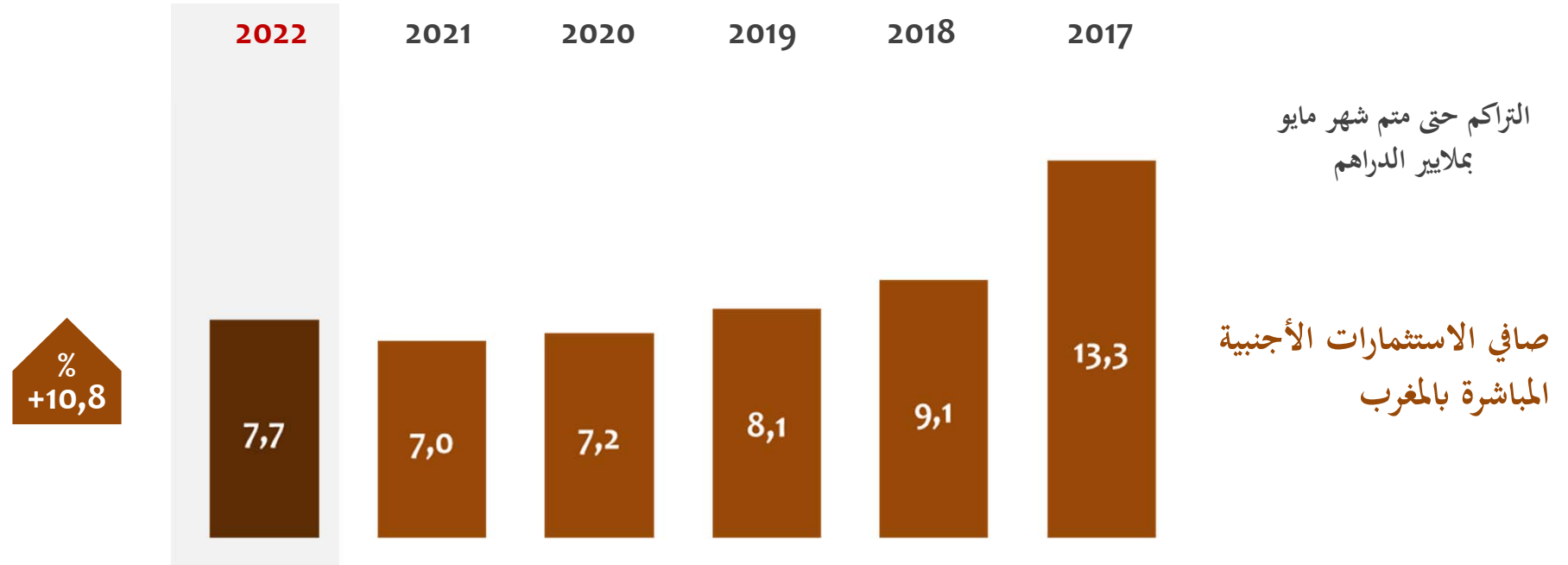
عائدات السياحة

تحويلات المغاربة
القاطنين بالخارج

- انتعاش كبير لعائدات السياحة بنسبة 173%، مما مكنها من استرجاع حوالي 73% من مستواها خلال نفس الفترة من 2019.
- استمرار التطور الإيجابي لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بارتفاع بنسبة 5% بعد الارتفاع الكبير الذي تجاوز 50% متم شهر مايو من سنة 2021.
- مكنت هذه المداخيل من تغطية 50,2% من العجز التجاري مقابل 51,5% حتى متم شهر مايو من سنة 2021.



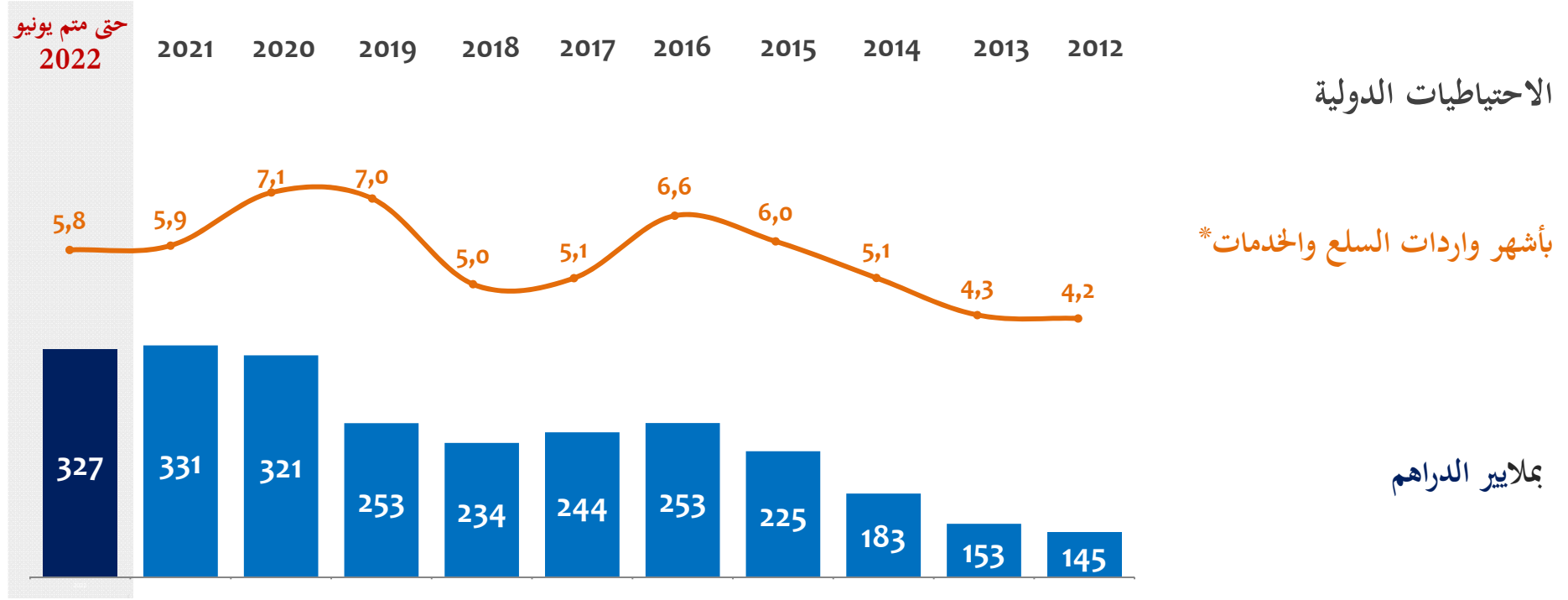
الاستثمارات الأجنبية المباشرة



■ انتعاش صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ببلادنا بنسبة 10,8%.



احتياطيات الصرف

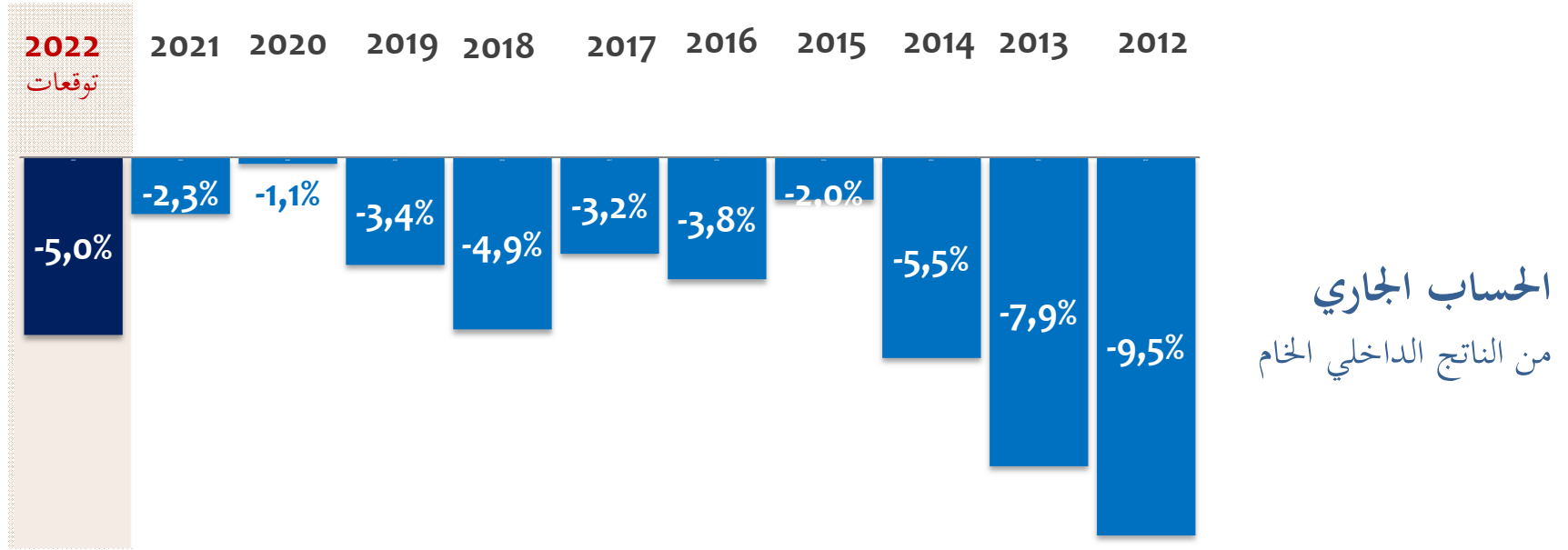


- مستوى مريح للاحتياطيات الدولية لبنك المغرب يسمح بتغطية حوالي 6 أشهر من الواردات.
- استقرار مستوى الموجودات الخارجية الصافية لدى للبنوك في حدود 21 مليار درهم حتى متم شهر مايو 2022.

* مؤشر معدل تغطية الاحتياطيات الدولية على أساس تقديرات الواردات من السلع والخدمات خلال السنة الموالية



توقعات نهاية سنة 2022



- ينتظر أن يرتفع عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات ليناhez 5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2022، وذلك ارتباطا أساسا بارتفاع عجز الميزان التجاري.
- ويرتقب أن تظل الاحتياطيات الدولية لبنك المغرب في مستوى يعادل 6 أشهر من واردات السلع والخدمات.

تنفيذ قانون المالية لسنة 2022
إلى غاية متم يونيو والتوقعات الختامية



نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2022

نسبة الانجاز	التطور		يونيو 2022	يونيو 2021	بملايين الدراهم
	القيمة	%			
56,1%	28 041	▲ 23,5%	147 440	119 399	المداخل الجارية
59,0%	23 522	▲ 21,8%	131 511	107 988	المداخل الجبائية
68,3%	12 794	▲ 57,3%	35 135	22 341	الضريبة على الشركات
59,2%	1 245	▲ 5,1%	25 460	24 215	الضريبة على الدخل
56,3%	5 719	▲ 17,7%	37 977	32 258	الضريبة على القيمة المضافة
43,4%	-1 127	▼ -9,6%	10 575	11 702	في الداخل
63,6%	6 846	▲ 33,3%	27 402	20 556	على الاستيراد
48,9%	742	▲ 5,2%	15 068	14 325	الضريبة الداخلية على الاستهلاك
57,2%	1 328	▲ 23,9%	6 880	5 552	الرسوم الجمركية
65,7%	1 336	▲ 15,8%	9 797	8 461	رسوم التسجيل والتنبر
39,1%	4 218	▲ 42,9%	14 043	9 825	المداخل غير الجبائية
28,1%	-1 219	▼ -23,6%	3 936	5 155	منها: المداخل المتأتية من المؤسسات والمنشآت العامة
59,6%	5 437	▲ 116,4%	10 107	4 670	مداخل أخرى



نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2022

على مستوى المداخيل :

- ❖ ارتفاع المداخيل الجبائية (+23,5 مليار درهم أو +21,8%) مسجلة بذلك نسبة إنجاز بلغت 59%. وتتجلى أهم التطورات التي ميزت الضرائب والرسوم الأخرى فيما يلي :
- الضريبة على الشركات : +12,8 مليار درهم أساسا بفضل الأداء الجيد لقطاعات الفوسفات والإسمنت والقطاع المالي.
- الضريبة على الدخل : +1,2 مليار درهم.
- الضريبة على القيمة المضافة في الداخل : -1,1 مليار درهم نتيجة لارتفاع الإرجاعات الضريبية (4,9 مليار درهم مقابل 3,7 مليار درهم متم يونيو 2021).
- الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد : +6,8 مليار درهم نتيجة لارتفاع قيمة الواردات.
- الضريبة الداخلية على الاستهلاك والرسوم الجمركية : +742 مليون درهم و+1,3 مليار درهم على التوالي.
- رسوم التسجيل والتنبر : +1,3 مليار درهم.
- ❖ تحسن المداخيل غير الجبائية بحوالي 4,2 مليار درهم، نتيجة تحصيل حوالي 5,2 مليار درهم برسم آليات التمويل المبتكرة، فيما خفضت المداخيل المتأتية من المؤسسات والمنشآت العمومية بحوالي 1,2 مليار درهم.

في المجموع، سجلت المداخيل تحسنا بحوالي 28 مليار درهم (+23,5%)



نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2022

نسبة الانجاز	التطور		يونيو 2022	يونيو 2021	بملايين الدراهم
	القيمة	%			
56,1%	19 197	▲ 15,0%	147 053	127 856	النفقات الجارية
50,3%	2 661	▲ 3,7%	74 175	71 514	الأجور
50,3%	4 190	▲ 13,6%	34 920	30 730	سلع وخدمات أخرى
60,3%	291	▲ 1,7%	16 924	16 633	فوائد الدين
	12 055	▲	21 034	8 979	المقاصة
45,7%	8 844	▲ 104,6%	387	-8 458	الرصيد العادي
50,7%	7 755	▲ 24,4%	39 556	31 801	الإصدارات برسوم الاستثمار

❖ ارتفاع النفقات الجارية بحوالي 19,2 مليار درهم أو 15%، نتيجة بالأساس لارتفاع احتمالات المقاصة بمبلغ 12 مليار درهم.

❖ يُعزى ارتفاع احتمالات المقاصة أساسا إلى الزيادة التي عرفها سعر غاز البوتان في الأسواق الدولية.

❖ ارتفاع الإصدارات برسوم نفقات الاستثمار بحوالي 7,8 مليار درهم، وبلغت نسبة إنجاز التوقعات حوالي 50,7%.

إجمالا، سجلت النفقات ارتفاعا بحوالي 27 مليار درهم (+16,9%)



نتائج تنفيذ قانون المالية في متم يونيو 2022

نتيجة لهذه التطورات، وأخذا بعين الاعتبار للفائض الذي سجلته الحسابات الخصوصية للخرينة (+20,9 مليار درهم)، انخفض عجز الميزانية بمبلغ **11 مليار درهم** ليبلغ **18,3 مليار درهم**.

ويمثل هذا المستوى من العجز حوالي **25%** من المستوى المتوقع برسم قانون المالية.



التوقعات المحينة لسنة 2022

تحيين 2022	2022 ق.م	2021	2020	2019	بملايين الدراهم
-73 080	-72 648	-70 882	-82 342	-41 517	العجز الميزانياتي
-5,3%	-5,5%	-5,5%	-7,1%	-3,3%	نسبة للناتج الداخلي الخام
-5,3%	-5,9%	-5,9%	-7,1%	-3,8%	بدون احتساب تفويت مساهمات الدولة
69,8%	72,4%	68,9%	72,2%	60,3%	مديونية الخزينة نسبة للناتج الداخلي الخام

بالنظر إلى النتائج المحصلة في النصف الأول من سنة 2022، وكذا آفاق تطور الإطار الماكرو اقتصادي خلال الفترة المتبقية من السنة، من المتوقع أن يستقر عجز الميزانية في حوالي **73 مليار درهم** أو ما يعادل **5,3%** من الناتج الداخلي الخام.

وهكذا، سيبقى مستوى العجز في حدود التوقعات الأصلية لقانون المالية، وذلك بفضل **التحسن المرتقب للمداخيل**، لاسيما **الجباية**، والذي سيتمكن من **تغطية الارتفاع المسجل على مستوى تحملات المقاصة**، والتي فتحت لها اعتمادات إضافية بمرسوم بمبلغ **16 مليار درهم**، **ونفقات الاستثمار**.

وكنتيجة لذلك، من المنتظر أن ترتفع نسبة المديونية إلى حوالي **70%** من الناتج الداخلي الخام مقابل **69%** في متم 2021.

البرمجة الميزانية الإجمالية للثلاث سنوات القادمة
2025-2023



الإطار الماكرو اقتصادي للثلاث سنوات القادمة 2023-2025

□ الفرضيات المعتمدة :

2025 (ت)	2024 (ت)	2023 (ت)	2022		2021	المتغيرات
			ق.م محين	قانون المالية		
75	75	75	32	80	103	محصول الحبوب (بمليون قنطار)
590	630	700	800	450	616	سعر البوتان (بالدولار للطن)
78	85	93	105	68	70	سعر البترول البرنت (بالدولار للبرميل)
9,8	9,8	9,8	9,8	9,3	9,0	سعر صرف الدولار مقابل الدرهم
%2,0	%2,0	%2,0	%5,3	%1,2	%1,4	معدل التضخم

(ت): توقعات

سيتم تدقيق هذه الفرضيات بناء على تطور المعطيات المرتبطة بتداعيات الأزمة والحالة الوبائية سواء ببلادنا أو على المستوى العالمي.



البرجة الميزانية الإجمالية للثلاث سنوات القادمة 2023-2025

□ التوقعات الاقتصادية 2023-2025

على ضوء الفرضيات المعتمدة، من المتوقع أن يسجل نمو الاقتصاد الوطني خلال سنة 2023 انتعاشًا بمعدل يناهز + 4,5٪ عوض + 1,5٪ المرتقبة سنة 2022، على الرغم من الظرفية الدولية الجد مضطربة.

إلا أن هذه التوقعات يمكن تخفيضها في حال استمرار تدهور آفاق انتعاش الاقتصاد العالمي سنة 2023 وخفض توقعات النمو وخاصة بالاتحاد الأوروبي بسبب تداعيات الصراع الروسي الأوكراني وأثرها على أسعار المواد الأولية وسلاسل الإنتاج والتوريد العالمية، بالموازاة مع تشديد السياسات نقدية من أجل التحكم في الضغوط التضخمية.

على المدى المتوسط، من المتوقع أن يقترب معدل النمو تدريجيا من مستواه المتاح المقدر في حدود 4٪.

المؤشرات	النسب المستهدفة			2022		2021
	2025 (ت)	2024 (ت)	2023 (ت)	ق.م محين	قانون المالية	
نمو الناتج الداخلي الخام	3,8%	3,7%	4,5%	1,5%	3,2%	7,9%
القيمة المضافة الفلاحية	4,4%	4,0%	12,9%	13,0-%	1,0-%	17,8%
القيمة المضافة غير الفلاحية	3,9%	3,8%	3,6%	3,8%	4,1%	6,6%

(ت): توقعات



البرجة الميزانية الإجمالية للثلاث سنوات القادمة 2023-2025

مسار العجز الميزانياتي المستهدف و التدابير اللازمة لبلوغه

2025	2024	م.ق.م 2023	تحيين 2022	2021	بملايين الدراهم
-5,4%	-5,8%	-5,2%	-5,3%	-5,5%	العجز الميزانياتي المتوقع دون اتخاذ تدابير نسبة للناتج الداخلي الخام
-5,5%	-5,9%	-5,5%	-5,3%	-5,9%	العجز دون احتساب تفويت مساهمات الدولة
74,1%	72,7%	70,8%	69,8%	68,9%	مديونية الخزينة نسبة للناتج الداخلي الخام
-3,5%	-4,0%	-4,5%	-5,3%	-5,5%	العجز الميزانياتي المستهدف
-3,6%	-4,1%	-4,8%	-5,3%	-5,9%	العجز دون احتساب تفويت مساهمات الدولة
70,3%	70,5%	70,1%	69,8%	68,9%	مديونية الخزينة نسبة للناتج الداخلي الخام

إن الوصول إلى هذه الأهداف يتطلب اتخاذ مجموعة من الإصلاحات والإجراءات
تمكن من تعبئة موارد إضافية.